المثلث الإسرائيلي - الفلسطيني - المصري والوضع في غزة
المركز البريطاني للدراسات الإسرائيلية

النقاط الأساسية

إن الفاعلين الأساسين الذين تعتمد عليهم نتيجة أزمة غزة في النهاية هم حماس، إسرائيل، مصر والسلطة الفلسطينية.
إن التحركات الديبلوماسية حيوية لوضع نهاية للعنف الدائر، إلا أن شبكة المصالح المعقدة في اللعبة بين الفاعلين الأساسيين – والضغوط الموجودة عليهم – تجعل من الصعب جداً التوصل الى حل سياسي شامل.
إن الرهانات الإقليمية على التطورات الحالية عالية. فالدول المعتدلة للعالم العربي القلقة بشأن الهيمنة الإيرانية مهتمة بشكل حاد بشأن ضرب حماس بشدة في غزة. فهذه الدول تريد تجنب أية نتيجة تعزز العناصر الإسلامية الراديكالية في المنطقة.

مقدمة

في 3 كانون الثاني، وبعد أسبوع من إطلاق إسرائيل لعمليتها الجوية ضد بنية حماس التحتية في غزة، دخلت القوات البرية لجيش الدفاع الإسرائيلي المرحلة الثانية من مهمتها لكسر مقاومة حماس وتغيير الوضع الأمني في جنوب إسرائيل. فالعمليات العسكرية أعقبت قرار حماس بعدم تمديد إتفاق الهدنة الذي رعته مصر في حزيران 2008 وبدلاً منه صعَّدت حماس مستوى وكثافة هجماتها الصاروخية وقذائف المورتر على البلدات والمدن الإسرائيلية.

إن المساعي والجهود الديبلومسية تعتبر حيوية الآن، إلا أن إيجاد حل سياسي حقيقي للأزمة الحالية مشحون بالصعوبات. فالأفرقاء الثلاثة الذين تعتمد عليهم أية نتيجة محتملة هم إسرائيل، مصر والفلسطينيين، الذين هم أنفسهم منقسمون الى قطاع غزة المسيطر عليه من قبل حماس والضفة الغربية مركز السلطة الفلسطينية. وإن مصالح هؤلاء الفاعلين مرتبطة في النهاية أيضاً بنزاع القوى الإقليمية الأوسع بين إسلاميين رافضين بقيادة إيران من جهة وبين الحكومات العربية السنية الأكثر إعتدالاً من جهة أخرى. هذا هو المشهد الذي تعتبر فيه حماس معزولة ديبلوماسياً. فما هي المصالح التي على

المحك فعلاً ضمن المثلث الإسرائيلي – الفلسطيني – المصري، وما هي الضغوط على هذا المثلث التي يجب على المجتمع الدولي أن يكون حساساً بشأنها، وما هي النتائج المحتملة للأزمة الحالية؟

شبكة مصالح ممتدة متداخلة

إن أهداف العمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية في غزة، كما صرّح رئيس الوزراء إيهود أولمرت هي "تحسين الوضع الأمني في الجزء الجنوبي من البلاد" و كما حدد وزير الدفاع إيهود باراك لـ" ضمان أنه لن يكون هناك إطلاق للنيران من قطاع غزة بعد الآن". وللوصول الى تلك الغاية، فإن الحرب البرية الإسرائيلية للسيطرة على مواقع إطلاق الصواريخ متسقة ومنسجمة مع العمليات الجوية للتقليل من قدرات حماس العسكرية بشكل جوهري والتخفيف من إعادة تسلحها من خلال التهريب عبر الأنفاق. فبعد إنسحابها أحادياً من غزة في 2005، لا تريد إسرائيل إعادة إحتلال القطاع. إذ تريد إسرائيل التوصل الى وضع يتم فيه ردع حماس عن إستخدام الهجمات الصاروخية بشكل كاف في محاولة منها لتحقيق أهدافها السياسية، والتي تتضارب مع مصالح جيرانها في إسرائيل، مصر والسلطة الفلسطينية.

إن هدف حماس المباشر هو المحافظة على الذات من الهلاك: فمجرد سلامتها وبقائها سيشكل نصراً في عيون الإسلاميين. ويحذر خالد مشعل، الزعيم السياسي لحركة حماس في دمشق، بالقول بأن "مصيراً أسود" ينتظر إسرائيل في غزة. فإذا ما قتل أو جرح مقاتلو حماس عدداً صغيراً حتى من الجنود الإسرائيليين أو تمكنوا من خطف عدد أكبر من الجنود كجلعاد شاليط، الذي كانت حماس قد إختطفته منذ حزيران 2006، فإن هذا سيكون له تأثير نفسي عميق على إسرائيل.

أما بما يتعلق بنهاية اللعبة، فإن حماس تحاول التركيز على التبريرات لتقويض هدنة حزيران 2008 والتخلي عنها كلياً في النهاية. وكما صرَّح مشعل مع نهاية الأسبوع، " مطلبنا واضح وهو توقف الإعتداء فوراً، وإعادة فتح المعابر كلها (مع إسرائيل ومصر) ورفع الحصار. إلا أن مصلحة حماس الأساسية هي في المحافظة على قبضتها السياسية على غزة، التي تشكلت من جراء إنتصارها في الإنتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006 والإنقلاب ضد مناوئيها من فتح في حزيران 2007. كما لدى حماس مجموعة رؤى بخصوص مد وبسط شعبيتها في الضفة الغربية قبيل الإنتخابات الفلسطينية في كانون الثاني 2010. وقد برهنت حماس بشكل حاد عن أجندة سياسية ضيقة عندما رفضت محادثات تسوية وطنية برعاية القاهرة مع فتح في تشرين الثاني، الأمر الذي أضر بكرامة مصر.

تُقاسم مصر إسرائيل والسلطة الفلسطينية مصلحتهما في إضعاف حماس، الأمر الذي عكسته التطورات الحالية. ويلوم الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حركة حماس على تحريضها على الأزمة الحالية بإطلاقها الصواريخ، برغم معرفتها بأن هذا سيتسبب برد فعل مضاد ضدها في الشارع العربي. أما جوهر الهدف المصري في الوقت الحاضر، كما شدد على ذلك مبارك ووزير خارجيته أحمد أبو الغيط، فهو الضمان بأن تكون أية إعادة لفتح معبر رفح الحدودي الذي تسيطر عليه مصرمنسجم مع إتفاق المعابر 2005 بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الذي يتضمن مراقبة دولية. إن مصر نفسها ليست بلداً موقعاً على الإتفاقية، إلا أن القاهرة مهتمة بشكل حاد بمنع تكرار المشاهد التي شهدتها في كانون الثاني الماضي، عندما تدفق آلاف الغزيين الى داخل سيناء. وكإسرائيل، تريد مصر تجنب الإعتراف ضمناً بحكم حماس، تكريس إنقسام غزة – الضفة الغربية، أو تقويض شرعية السلطة الفلسطينية. وكما يصرِّح زيفي باريل المعلق في صحيفة هآريتز،" أصبح الإغلاق المستمر لمعبر رفح بين غزة ومصر رمزاً لسياسة القاهرة."

أخيراً، لمصر مصالح محلية وإستراتيجية متشابكة في رؤية حماس يتم إحتوائها. فبالتحديد، تعتبر حماس ملهماً مقلقاً لمتطرفين إسلاميين في زمن غامض بالنسبة لنظام مبارك. وفي سياق حرب غزة، ذكر الإعلام العربي، بشكل واسع، تعبير زعيم الإخوان المسلمين في مصر محمد مهدي عاكف بشأن التكاتف مع إيران، وتأييد وقبول التمدد الشيعي في العالمين العربي والإسلامي. هذا الأمر مهم لأن مصر، العربية السعودية، وقيادات عربية سنية أخرى تعتبر حماس جزءاً من كتلة إيران – حزب الله الراديكالية لتحويل توازن القوى الإقليمي لصالح إيران.

ضغوط وصعوبات

تقوم العمليات العسكرية الإسرائيلية بإلحاق أضرار بالغة بحماس. ففي حين يستمر إطلاق الصواريخ من غزة، فقد هبطت مستويات الإطلاق الى حوالي النصف عما كان عليه الأسبوع الماضي، ليصل مجموعها الى حوالي 30 – 40 صاروخ في الوقت الحاضر. وبالطبع، ليس هناك من دولة ذات سيادة تعتبر هجوماً صاروخياً واحداً أمراً مقبولاً، إلا أن إسرائيل تقرأ هبوط عدد الصواريخ على أنه دليل بأن حماس قد ضعُفت. وبما يتعلق بالساعات الأولى من صباح الإثنين، أفادت التقارير عن سقوط 512 ضحية في غزة، معظمهم من المقاتلين. وتم قتل إثنين من كبار قادة حماس، الشيخ نزار ريَّان وأبو

زكريا الجمال منذ يوم رأس السنة، بالإضافة الى 5 آخرين على الأقل ذكر بأنهم قتلوا في الأيام العشرة الأخيرة. وتم تدمير مئات المواقع العسكرية ومراكز التدريب وأنفاق التهريب.
لكن بالرغم من الضغوط المفرطة حتى التي يفرضها جيش الدفاع الإسرائيلي على حماس، فإن إسرائيل تعلم بأن الهجوم البري مخاطرة. وقد قتل جندي واحد يوم الأحد وجُرح إثنان جراحهم خطيرة في هجوم بقذائف المورتر. وكان الإسرائيليون حذرين جداً بخصوص إنسحابهم من طرف واحد من غزة في 2005 ولا يحتملون التفكير بعودة دخول الجنود الى القطاع. وكان القادة، وكبار قادة جيش الدفاع وبعض الصحافيين يحاولون تحضير الناس للحقيقة القاسية بشأن الحرب والتي يتوجب فيها دفع ثمن لا يمكن تجنبه من أرواح الجند بإسم المهمة، إلا أن المجتمع الإسرائيلي يجد من الصعوبة بمكان إستيعاب خسارة عدد من الجنود. فالإسرائيليون يتقبلون من دون حماسة ضرورة كبح تهديد حماس عسكرياً، عقب سلسلة من الإخفاقات الديبلوماسية وخيار حماس بتصعيد الصراع. إلا أن إسرائيل تعلم أيضاً بأن هناك حدوداً لحملة عسكرية من هذا النوع. كل هذه العوامل تعني بأن إسرائيل ستكون منصاعة لحل ديبلوماسي قابل للعمل.
أما المشكلة فهي بأن إيجاد حل ليس بالأمر السهل في ضوء المصالح المتضاربة على المحك. وبشكل واضح، فإن أي جواب بحاجة لأن يتضمن ضمانات ليس فقط بعودة الهدوء وإنما بأن تكون حماس أيضاً غير قادرة على إعادة التسلح وجر إسرائيل الى مواجهة أخرى في المستقبل القريب.
هناك أيضاً القضية الحالية بخصوص الترتيبات على معابر غزة مع إسرائيل ومصر. فـ 750 شاحنة كانت تمرر الصادرات والواردات يومياً بين إسرائيل وغزة قبل سيطرة حماس على القطاع وتنظيمها هجمات إرهابية على الأطراف (لإستهداف إسرائيليين وأماكن الإغلاق كطريقة لتبيان "الحصار"). وخلال الهدنة، زودت إسرائيل غزة بالكهرباء والوقود، وسمحت بدخول عدد أكبر من البضائع؛ فمصر قيَّدت إستخدام حدود رفح بالغزاويين المحتاجين لعناية طبية. لكن، وفي تعليق قوي ومؤثر بشأن موقف حماس تجاه مدنييها عقب عرض مصر للدعم الطبي في الأسبوع الماضي، رفض فوزي برهوم، الناطق بإسم حماس، الفكرة بأن تكون جثث الفلسطينيين هي فقط ما يجب أن يسمح لها بعبور المعبر.
مع ذلك، قد تجد مصر بأنه من الصعب إختراق الضغط داخل العالم العربي لمراجعة موقفها فيما يتعلق برفح. فمبارك متهم بالإشتراك في الجريمة مع إسرائيل، بعدما ظهر على شاشات التلفزة مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني قبل يوم من بدء العمليات الجوية. وقد حاول الشيخ حسن نصر الله فأمين عام حزب الله تحريض المتظاهرين المصريين على تحطيم معبر رفح بأنفسهم. أما سوريا فقد رفضت إقتراحاً مصرياً لوزراء الخارجية العرب في القاهرة الأربعاء الماضي يقضي بأن تنقل حماس السيطرة على معبر رفح الى السلطة الفلسطينية. ورغم أن القاهرة ستحرص على تجنب أي فهم يستشف منه بأنها قبلت تحمل المسؤولية بخصوص قطاع غزة ككل، فإن حدود مصر ستكون أكثر قابلية على التدبر من تلك التي بين إسرائيل وغزة، حيث لا حماس ولا إسرائيل تعترفان رسمياً بالآخر.

نتائج محتملة

هناك عدد من الطرق المختلفة لحل الأزمة يتم مناقشتها حالياً. وإحدى الطرق الرئيسة هي العمل بإتجاه إتفاق وقف إطلاق نار برعاية دولية يشتمل على شروط جديدة. وهذا يمكن أن يكون على أساس تفاهمات يتوصل إليها وسطاء بديلون من ضمن العالم العربي أو من خلال تعديلات بارزة على الهدنة السابقة ربما. ومهما حدث، ستكون مصر ذات أهمية حيوية للنجاح في أي إتفاق، بسبب مصالحها الخاصة الموجودة على المحك.
هناك نتيجة محتملة أخرى وهي أن قرار مجلس الأمن الدولي سيتم تمريره بعدما يكون هناك وقف لإطلاق النار من جانب واحد يعلنه كل جانب من الجانبين. وهذا لن يتطلب إتفاقاً أيضاً، ولكن هذا الأمر سيكون مفتوحاً أمام التأويلات ويكون، وهذا محتمل، أقل ثباتاً. إن تثبيت آليات المراقبة أو إستخدام قوة دولية للمحافظة على الحدود تحت المراقبة قد تم طرحها أيضاً، برغم أن ذلك يظل غير مرجحاً في الوقت الحاضر.
وبسبب الوضع الحالي الكلي، يبدو بأن الحكومة الإسرائيلية ستكتفي بحصيلة الأزمة الحالية التي أجبرت حماس على الإستجابة الى إتفاق هدنة طويل الأمد نسبياً وأكثر فعالية من إتفاق التهدئة الذي رعته مصر في حزيران الماضي. وبقيامها بهذه الحملة العسكرية في هذا الوقت، تكون إسرائيل قد رفعت العائق بالنسبة لها بما يتعلق بنوعية أية نتيجة ستنشأ. فهي ستحكم على أي شيئ يحدث تالياً بالمدى الذي يمكن فيه المحافظة على الهدوء في جنوب البلاد.

إستنتاج

سيتم تحديد نتيجة الوضع الحالي في غزة بالحسابات، الأفعال والأخطاء الإستراتيجية لحماس، إسرائيل، ومصر أكثر من أي فاعل آخر. إلا أن الرهانات عالية لأن النتيجة في غزة لها بُعد إقليمي. قد تكون الأعمال الإسرائيلية أضعفت حماس إلا أن محادثات وقف إطلاق النار وأي هدنة منظورة ستعزز العناصر الراديكالية إذا ما إعتبرت على أنها تمنح الشرعية لدويلة إسلامية. من المهم بشكل عميق بأن تكون مصر، ودولاً عربية معتدلة أخرى للعالم الإسلامي، القلقين من إيران، قد أوضحوا للغاية عن رغبتهم برؤية إسرائيل تتعامل بقسوة شديدة جداً مع حماس. لا أحد من هؤلاء اللاعبين واقع تحت أي وهم حيث أنه طالما حماس موجودة في السلطة، فإن الميل للصراع سيكون أكبر وبأن الأفكار البناءة ستكون صعبة التأسيس أو التنفيذ أكثر.